على هامش الصراحة

النسيان

إحسان شمران الياسري

قال (حسن): أرسلني والدي من قرية (التساعين) إلى بيت سيد (مهدي) لاقتراض مبلغ من المال وكيس (حنطة).. وكتب معي رسالة بهذا المضمون. فأتيت إلى (أبو صالح) وسلمت عليه ودفعت إليه الرسالة..
قال لي: ذكرتني بوالدك.. أي والله.. چان صاحبي وعزيز عليّ.. وين هو؟..
فقلت له: مولاي طال عمرك إحنه نازلين بقرية (التساعين)..
فقال: أي والله صحيح تذكرت.. بقرية (التسامح).. الله يحفظه إن شاء الله.. هواي صار ما شايفه..
فقلت له: لا مولاي إحنه بقرية التساعين..
فقال: چا ليش ماكلتلي انتم بالتساعين.. وأردف: چا شماله أبوك ما ودالي رسالة مثل ما چان يسوي!!..
قلت له: هو ودالك رسالة بالفعل!.. فقال: لا بروح أبوي.. وينهه؟
فقلت له: بيدك؟!.. فأخذها وراح يتهجى حروفها نحو ساعة من الزمن. ثم سألني:
مو چان عندك أخو.. نسيت اسمه!.. وين هو هسه؟!.. چان يجي ويه أبوك!..
قلت له: أنه ما عندي أخو.. آنه حسن. فسألني: وهسة شجابك علينا بويه؟
قلت: مولاي أبوي وداني عليك يريد فلوس وحنطة!
قال وانتم هسة بقرية التسامح مو؟!.
قلت: احنه بالتساعين!..
قال: نعم.. نعم.. وذاك الولد الچان يجي وياه أخوك؟
قلت: لا مولاي.. آنه هو..
وصاح سيد مهدي على ولده (صالح):
ولك بويه صالح، هذا اخوك (عبود) يريد چيس شعير و (كلن) نفط..
فصحت فاقد الصبر:
مولاي.. آنه حسن مو عبود.. وأريد چيس حنطة وألفين دينار..
فصحح السيد هكذا:
الله ينعل النِسيان.. بويه صالح، هذا اخوك (عباس) شوفه شيريد وخله يولي!!..

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

التوافقية في دولة المؤسسات الدستورية

محمد صادق جراد

لماذا تتكرس المحاصصة التوافقية والطائفية في العراق على الرغم من عدم قناعة السياسيين بها ورفضهم لها (حسب تصريحاتهم) ؟ لماذا لم ننجح في التخلص منها على مدى سنوات طويلة من التجربة الديمقراطية؟.أسئلة كثيرة أثيرت لدى الكثيرين بعد تصويت البرلمان العراقي على النواب الثلاثة لرئيس الجمهورية .
فبينما نتطلع لبناء دولة المؤسسات الدستورية والقانونية تأتي المحاصصة التوافقية لتقضي على جميع تطلعاتنا وأحلامنا في بناء هذه الدولة ، فلا يكاد يختلف اثنان من العراقيين حتى السياسيين منهم على ان المحاصصة التوافقية التي بني على أساسها النظام السياسي في العراق أسهمت في عرقلة وشلل الدولة ومؤسساتها كافة . وهذا ما صرح ويصرح به جميع من شارك في العمل السياسي في العراق على مدى سنوات التجربة الديمقراطية ويعبرون عن رفضهم وقناعتهم بضرورة التخلص من المحاصصة ألا إننا نلاحظ عكس ذلك فهي تتكرس في كل دورة انتخابية وتتجسد في تشكيل الحكومات بل وتعتمدها الحكومة في تشكيلتها بالرغم من عدم قناعة الجميع بها .
ويرى البعض ان المحاصصة هي أفضل السيّئ الذي يمكن ان نقبل به من اجل ان تمر التجربة العراقية من مرحلة الخطر الذي يتوقعه البعض في حالة تشكيل حكومة أغلبية سياسية وذلك لعدم نضوج الفكر الديمقراطي لدى البعض ممن لا يتقبل تواجده خارج الحكومة ولا يستوعب ثقافة المعارضة كقيمة سياسية يمكن ان تعمل على مراقبة العملية السياسية والأداء الحكومي وخدمة المواطن من خلال جلوسه على مقاعد المعارضة ويصرُ على خدمة المواطن من خلال تواجده في المناصب والوزارات، متناسياً بان الآلية التي يتم على أساسها اتخاذ القرارات والتصويت على التشريعات والقوانين المهمة في ظل المحاصصة والتوافقية هي آلية عقيمة لا تخدم الشعب العراقي حيث سيتوقف إصدار ابسط القوانين والقرارات على موافقة جميع الأطراف التي تختلف في أيدلوجياتها وأجنداتها وربما الجهات الداعمة لها، لذلك نشهد تعطيل الكثير من القوانين لأنها ستحتاج لمناقشات مطولة ومحاولة إقناع البعض ممن يرفض القرار ويقاطع التصويت من خلال ترك الجلسة والانسحاب منها ، وفي نهاية المطاف يتم الربط بين أكثر من قرار او قانون ليتم التصويت عليها في سلة واحدة لضمان تمرير ما يريده كل طرف، علما ان نظام السلة الواحدة يعكس عدم ثقة الكتل السياسية ببعضها وهناك العديد من الأمثلة لقوانين صدرت بهذه الطريقة ومنها ربط المصادقة على الموازنة بقانوني انتخابات مجالس المحافظات والعفو العام لتتم الموافقة عليها جميعا بعد تأخير طويل لا يصب في مصلحة المواطن العراقي وخاصة في مسالة الموازنة التي تتعلق بحياة المواطن ..
ومن الأهمية بمكان ان نشير هنا إلى أن المحاصصة والتوافقية قد تجاوزت كونها طائفية او قومية لتصبح سياسية وتقاسماً للسلطة بين القوى السياسية فلا يمكن أن يكون التصويت على نواب الرئيس محاصصة طائفية أو قومية أو مناطقية، فالنواب الثلاثة من العرب المسلمين ، وحتى مقترح رئيس الجمهورية بإعطاء منصب للتركمان لم يلاق الترحيب من القوى السياسية لنشهد تقاسما سياسيا للسلطة تحت عباءة المحاصصة الطائفية.
ولهذا يمكننا القول بان محور الصراع بين القوى السياسية في ظاهره طائفي وعرقي إلاّ أنه في حقيقته سياسي انطلق منذ بداية مرحلة التغيير في العراق وحسب مواقف القوى السياسية من هذا التغيير إلا أن البعض يحاول إعطاءه صبغة أخرى لأنه متيقن بعدم إمكانية طرح وجهة نظره التي تتقاطع مع موقف الشعب العراقي من التغيير، الأمر الذي جعله يطالب بالمناصب والحقوق تحت مسميات طائفية وعرقية .
وتجدر الإشارة هنا إلى أن الكثير من القوى الرافضة للمحاصصة كانت تراهن على الانتخابات في إبعاد شبحها إلا إن هذه الانتخابات ساهمت في تكريسها بصورة كبيرة ليثبت للجميع حداثة التجربة وحاجة الناخب العراقي للوعي الانتخابي الذي سيؤهله في الانتخابات القادمة لتجاوز الخيارات الطائفية والمذهبية والعرقية من خلال تعاون الجميع في بث ونشر مفاهيم الديمقراطية الحقيقية والابتعاد عن الانتماءات الضيقة التي لم تجلب لنا سوى التخندق الطائفي والعرقي والذي أوصلنا إلى حالة الترهل التي تعيشها الحكومة العراقية والذي يتسبب بإهدار المال العام وصرفه على وزارات ومناصب إضافية بدلا من توجيهه لخدمة المواطن العراقي .

قيم القاع.. إرث التوتاليتارية الثقيل

لطيف القصاب

> المقصود بقيم القاع هي مجموعة المظاهر السلوكية التي تنشأ في ظل الحكومات التوتاليتارية، وتتجذر في نفوس الأفراد بفعل الخوف الصادر عن تلك الحكومات، وتشيع بالتساوي بين مجتمعات السوقة والنخبة والفقراء والاغنياء على حد سواء، وتظل ماثلة للعيان حتى بعد رحيل الحكم التوتاليتاري بمدد يصعب التكهن بمدياتها على جهة القطع.

ويمكن تعريفها ايضا بكونها التنافس المحموم وغير الشريف الصادر من غالبية الافراد المعرضين لهواجس الاضطهاد الدائمة، وذلك في محاولات مستمرة من اجل الحصول على مغنم ما او الهروب من مغرم ما.
إن قيم القاع النابعة عن البيئات المستبدة تفوق بخطرها وحجم الخراب الذي تحدثه قيم القاع الفطرية التي تجسدها عمليا في العصر الحاضر بعض المجتمعات البدائية التي تعيش خارج ملكوت الحضارة ؛ ذلك ان القيم الفاسدة الفطرية سرعان ما تتحول عن مساراتها وتنبذ ما تعودت عليه من سلوكيات ضارة حالما تصل الى مستوى معقول من التعليم.
بيد أن هذه القيم المتدنية عندما تولد نتيجة إرهاب التوتاليتارية تظل هي المتحكمة في نفوس الناس الى امد بعيد بصرف النظر عن مستويات التعليم وحتى بعد فترة ليست بالقصيرة من انتهاء الحكم التوتاليتاري في بلد ما تماما كما شهدته وتشهده الساحة العراقية في ميادينها الفكرية والسياسية والاقتصادية منذ التحول الذي اصاب البلاد عام ٢٠٠٣ نحو الديمقراطية بعد حوالي ربع قرن من القمع الدكتاتوري الشامل وألقى بظلاله القاتمة على هذه الميادين الثلاثة حتى بعد رحيله، كما يأتي:

أولاً: الميدان الفكري

لم تزل السمة السائدة في الطرح الفكري العراقي بوجه عام تتمثل بتحاشي البحث العلمي الموضوعي عند القيام بمهمة تحليل فكري او فلسفي ما، فغالبا ما يتجاهل الكثير من الباحثين الخوض في نقاط بعينها، وينكرون احتمالات حدوثها إنكاراً قاطعاً مع قابليتها الواضحة على الإمكان الفعلي، لا لشيء إلا لخوف هؤلاء الباحثين من مجرد التفكير بما يخشون تمظهره عمليا على ارض الواقع.
يمكن ان تُرصد هذه الظاهرة بمنتهى اليسر في كل مجلس عراقي يضم نخبة مثقفة تنضوي تحت إطار فكري معين ولا يشذ عن هذا الخط إلا اقل القليل من تلك المجالس، مع وجود الامكانية الدائمة حيث يُنظر الى الانسان المتحرر فكريا – حتى في اكثر المجالس الفكرية انفتاحا – نظرة المريض غير القادر على التكيف مع المحيط العام او المشكوك بولاءاته، وهذا العنصر الاخير يمثل السنام الاعلى من ارث الايدلوجية التوتاليتارية الذي توزع بنسب عادلة بين الاقارب والاباعد.

ثانيا: الميدان السياسي

تحوز بعض الطواقم السياسية العراقية الحالية مرتبة الوسط الرئيس الناقل لقيم القاع بفضل الصيغة الرئيسة المتحكمة في المشهد السياسي العام، والمقصود بها صيغة المحاصصة، طبعا ليست المحاصصة بالمعنى القانوني الذي يرتب حقوقا متساوية للأفراد من حيث الدخل والصحة والتعليم، فهذا الامر – على فرض وجوده– يمثل حلا واقعيا للقسم الاعظم من ازمات المجتمع العراقي الفطرية والمكتسبة منها، ولكن هي المحاصصة المعيشة والتي تعني احتكار جهة سياسية ما لحقوق وامتيازات مكون اجتماعي ما تحت مسمى التمثيل الابدي والوحيد لهذا المكون او ذاك.
إن ما امتازت به هذه الصيغة السياسية من انقلابات مستمرة على الاتفاقيات المبرمة بين الشركاء المتحاصصين، وشيوع الخطاب التسقيطي يتأتى من خوف كل طرف سياسي من احتمال ان يجني خصمه مكاسب اكبر مما يجنيه هو، او ان يبادر طرف ما بفضح احد شركائه في اللعبة السياسية المبنية في المقام الاول على هذه القاعدة المدفوعة اصلا بحالة القلق وانعدام الثقة المستصحبة من النمط التوتاليتاري (البائد).

ثالثا: الميدان الاقتصادي

من أشد صور الشكل التوتاليتاري وضوحا في هذا الميدان هو استشراء ظاهرة الفساد والإفساد في جميع مفاصل الحياة الاقتصادية في البلاد تقريبا، واخطر ما في الامر هو اختلاف النظرة الاجتماعية الى ظاهرة الفساد بشكل كبير، فبدلا من وصمها باللعنة تجد ان لفظة الفساد اخذت تُصنف من لدن افراد تحت دلالات عرفية مقبولة، لاسيما مع وجود واقع شرعنة الفساد.
وأحدث شاهد على هذه القضية ما تم اثباته رسميا داخل قبة البرلمان في ان مفوضية الانتخابات كانت قد اقدمت على تعديل بعض فقرات القانون الذي ينظم اجراءاتها الرسمية، لالشيء إلا لإسباغ الصفة القانونية على بعض قرارات التعيين المتخذة من قبلها، والتي تم العمل بموجبها من عام ٢٠٠٧ – ٢٠١٠ ومن دون وجود سند قانوني حقيقي طيلة تلك السنوات الثلاث، مثلما اوضحت ذلك للملأ النائبة البرلمانية حنان الفتلاوي في استجوابها لرئيس مفوضية الانتخابات فرج الحيدري بتاريخ ٢/ ٥ / ٢٠١٠.
وموضع الاسى الشديد في جزئية الفساد هذه يكمن في افتراض ان هذه الهيئة (المستقلة) بالذات يجب ان تكون على اعلى درجات التحلي بالمسؤوليات الاخلاقية، ومن ذلك الالتزام الحرفي بمتطلبات القانون، والنزاهة لأن هذه الهيئة تحديدا تمثل الحجر الأساس في صناعة العملية السياسية والتداول السلمي للسلطة.
إن مشروع معالجة الامراض الاجتماعية الناجمة عن الحقب التوتاليتارية يستدعي بناءً يمتاز بأسس مختلفة تماما عن التي سادت تلك الحقب، وبحسب تجارب الشعوب فان من امتن الاسس في بناء الدول الديمقراطية ما يتجلى بمبدأ المواطنة، هذا المبدأ الذي يتكفل بحفظ كرامة الانسان المادية والاعتبارية، ويمنع تشظي المجتمع الى جبهات متناحرة، ويوحد الهويات الفرعية بهوية رئيسة موحدة، مبنية على قاعدة الاحترام المتبادل هذه المرة، بدلا من قاعدة الخوف المتبادل.

المقابر الجماعية وحقوق الإنسان

ميعاد الطائي

عندما يتسلط نظام دكتاتوري فاشستي على شعب رزح تحت حكمه لعقود طويلة فمن الطبيعي ان يرتكب العديد من الجرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان التي يحاول من خلالها إحكام قبضته على هذا الشعب الذي دفع ثمنا باهظا نتيجة لوقوفه بوجه السياسات الظالمة التي كان يمارسها ذلك النظام .
ولقد بلغت قضية إهدار حقوق الإنسان في العراق حدا خطيرا، حيث مارس النظام السابق سياسة العنف والتمييز والقمع والاضطهاد ليسجل خرقا خطيرا للدستور العراقي ولجميع المواثيق الدولية والأعراف والقيم الإنسانية .
ولا يخفى على احد ان مسألة حقوق الإنسان قضية حيوية ومحط اهتمام العالم باعتبار أن الإنسان قيمة عليا في المجتمع المدني وفي الدولة الحديثة ويجب تسخير كل الإمكانات لراحته واحترام حقوقه حيث يعتبر ذلك مقياسا لرقي الشعوب وتقدمها .
ألاّ إننا نجد ان النظام الشمولي في العراق قد مارس خلال فترة حكمه التي دامت أكثر من ثلاثة عقود من الزمن أبشع أنواع الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان ليخلف وراءه تاريخا أسود وملايين من المتضررين والضحايا من أبناء هذا الشعب ،إذ شملت جرائم هذا النظام جميع مكونات الشعب العراقي ولم يفلت منها اقرب المقربين من النظام نفسه .
ولقد انطلقت هذه الجرائم منذ تسلم هذا النظام مقاليد الحكم في البلاد في ١٩٦٨ وبدأ سعيه للسيطرة على مقدرات العراق من خلال قمع أبنائه الذين لم يستسلموا لإرادة الشر، فكانوا يرفضون الانصياع لرغبات النظام وممارساته التي حاول من خلالها إذلال الشعب ومنعه من ممارسة حقه في العيش بحرية والتعبير عن رأية إضافة إلى تهميش الكفاءات وتضييق المشاركة السياسية من خلال التفرد بالسلطة وقمع الأحزاب والآراء الأخرى في البلاد بالإضافة الى محاربة الطقوس والشعائر الدينية للعديد من الأديان والمذاهب الإسلامية .
ومن الأهمية بمكان ان نشير هنا الى ان جميع تلك الممارسات خلقت موقفا وطنيا لدى المواطن العراقي ضد تلك الممارسات الظالمة لنشهد حركة معارضة كبيرة بين صفوف الشعب العراقي على اختلاف مكوناته وقومياته ومذاهبه الأمر الذي اضطر النظام البعثي حينها لاتخاذ قرار التعامل بعنف مفرط وقمع جميع تلك المواقف الوطنية التي توزعت على جميع مناطق العراق ما شكل صعوبة على النظام في السيطرة عليها . لذلك شهدنا جرائم يقوم بها النظام في مختلف مناطق العراق ومنها جريمة قمع الانتفاضة الشعبانية في الجنوب وجريمة حلبجة في شمال العراق في عام ١٩٨٨ وجريمة الدجيل والأنفال وجريمة قمع الأحزاب الدينية وجرائم عديدة لا مجال لحصرها، إلا ان الجريمة التي تعد الأبشع في تاريخ هذا النظام المجرم هي جريمة المقابر الجماعية التي تم اكتشافها بعد سقوط النظام بفترة ، بعد أن تم اكتشاف أول مقبرة جماعية في العراق في محافظة بابل في قضاء المحاويل ليتوالى بعدها اكتشاف المقابر الأخرى لتصل إلى أكثر من ٣٤٠ مقبرة جماعية مكتشفة ضمت شهداء عراقيين من العرب والكرد إضافة إلى كويتيين وأجانب من مختلف الأعمار، فضمت الأطفال والنساء والشيوخ والشباب في جريمة ضد الإنسانية تعد من جرائم الإبادة الجماعية التي يرتكبها الحكام المهووسون بالقتل .
وهكذا أثبت صدام والبعث زيف الشعارات التي كان يختفي وراءها، فهو لم يحقق لشعبه الوحدة او الحرية ولا حتى الاشتراكية ولم يكن يحمل اي رسالة خالدة إنما هو مجرد نظام دموي قضى فترة حكمه بارتكاب جرائم ضد الإنسانية كشفها اليوم الشعب العراقي ولم تبق أي فرصة للمدافعين عن هذا النظام لتجميل وجهه القبيح، وستبقى جريمة المقابر الجماعية شاهداً على بشاعة الجريمة التي سنستذكرها في ١٦ / ٥ من كل عام لنقف وقفة إجلال لشعب صمد كل هذه السنوات بوجه النظام المقبور.

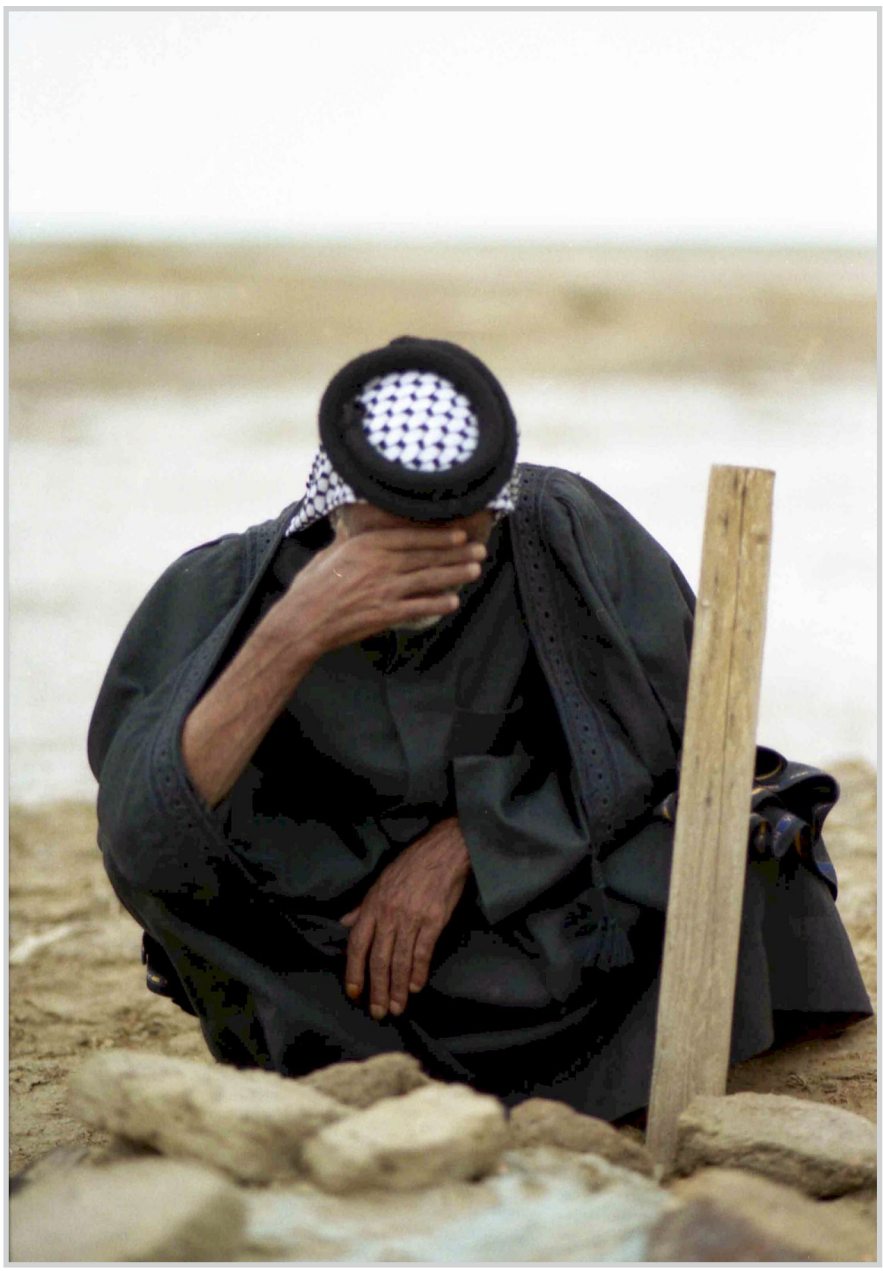

مداحو الساسة ووعاظ السلاطين

حسين باجي الغزي

برزت في الآونة الاخيره موجه عارمة جديدة ألإ وهي كيل المديح والإطناب والتزلف والمحاباة لمسؤولي الدولة ووجوه المجتمع، وأصبح لكل مسؤول مجتمعي أو سياسي أو وطني بطانة يمارسون معه لعبة التضليل والتملق والتزلف والمديح المزيف،فيضعون له منضدة رمل واهية يسطرون فيها انتصاراته وفتوحاته وغزواته مقسمين بأغلظ الأيمان من إن التاريخ سوف يسجل بحروف من ذهب تلك البطولات على صفاح من ذهب وعلى طباق من فضه ماطرين ادعاءاتهم بزيف الكلام ومعسول العبارات ومنمق الحديث .والغريب إن الأمر لم يتوقف على صنف مدح السياسيين بل تعدى ذلك إلى رجال العلم ومشايخ العقائد فأصبح لكل منهم أتباع من المحبِّين والمعجبين يخلعون عليهم صفات الكمال ويوهمونهم بأنه بركة العصر، ووحيد الدهر وشبيه البحر، وأن الله نفع بعلمه العباد والبلاد، وأن كتبه وفتاويه ودروسه شرّقت وغرّبت في تخوم الأرض والسماء ، فيصدّق المسكين ويقع في الفخ ويصاب بداء العجب والتيه. ثم مرتبة السياسيين وما أدراك ما السياسيون فهم الاحوج لطلاء وجوههم وتزيين سيرتهم ومن ضروريات إدارة مكاتبهم إن لديهم بطانة تقتات بكلمات الإطراء ومقامات الثناء الممجوج ، وتوهمهم بأنهم الملهمون وقلب الأمة النابض ومحبوبو الجماهير، وتذكر له أحلاماً مناميه كاذبة تدل على صلاحهم وعدلهم وإيمانهم واستقامتهم، وتخبرهم هذه البطانة الفاسدة أن العجائز والنسوة في البيوت يدعون لهم، وأن الشيوخ والأطفال يعيشون على حبِّهم، وأن عدلهم وصل الجميع وبرّهم وَجُودهم عمّ الكل، فيستغفلوا ويتوهموا ويتورّطوا في دهاليز العلو في الأرض والتّكبر على عباد الله والتّجبر على ابناءالأمة. ثم مرتبة الأعيان من العسكريين والتجار والمشاهير لهم جُلاّس وسُمّار يمارسون معهم لعبة الضحك على الذقون وتمويه الحقائق، ويعطونهم صورة خاطئة عن الواقع ليكسبوا الحظوة لديهم، وينالوا شرف صحبتهم، ويبتزوا أموالهم، فإذا غابوا عنهم سلقوهم بألسنة حداد شداد كأنها المناشير ، فإذا أتيتَ بمعدن مصفى وسريرة نقيه تريدَ المكاشفة والصدق والوضوح والشفافية ضاع صوتك بين الأصوات وصرت واعظا ثقيلاً وأصبحت نداء نشازا ومغردا خارج السرب ، فتضطر رغم أنفك للمشاركة في حفل تأبين الضمير وفي جنازة موت الحقيقة، وهذا يدلّك على الغثائية والعبثية والضبابية وظلامية المكان التي وصلنا إليها الان والدرك الأسفل من التزوير والتمويه والتملق والفرشيه.
نحن لا نطلب من الناس سوء الأدب مع الرموز الدينية والسياسية والوطنية وسائر الناس، ولا التجريح ولا التشهير، ولكن نطالب الجميع بالكف عن هذا النفاق الاجتماعي وحجب الحقائق وإدخال هذه الرموز في نفق مظلم من الوهم فكم من راع تسلم سدة الرعية وهو عاقل كيّس، فما زال الناس يمدحونه حتى صَار أحمق طائشاً سفيهاً غره معسول الخطاب وأطاح بتوازنه جميل الثناء ، إن ضعف الوازع الديني والوطني والإنساني لدى البعض واختلال موازين الصدق والمصداقية أكثرتْ من ألقاب المديح وصفات التّزلّف بعدما كان الولاة الرعاة في كل عصر الخيريّة والقيادة والريادة الايمانية يمجون المديح ويستصغرون المتملق وهم قد فتحوا القلوب والأسماع والأبصار والبلدان بالإيمان والعدل والسلام، ولكن مسئولينا اليوم ركبُوا على صدورهم النياشين وعلى أكتافهم النجوم وفي الشوارع أقواس النصر وهو لم ينتصروا في معركة واحدة بل إن أجزاء من بلادهم يحتلها الغزاة والمارقون.
• إن تمويه الحقائق على الرموز وصنّاع القرار والمؤثّرين معناه ضياع البلاد والعباد، فهؤلاء المتملّقون والمتزلفون من البطانة همهم أنفسهم، وهم الذين يحملون شعار كل شيء على ما يرام.!!! ومغالطات عظمى في التحليل والتعليل !!!وبعضهم هؤلاء الساسة يعلم إن بطانتهم تصوّب قولهم وتزخرف فعلهم حتى يوصلوهم إلى درجة العصمة الوظيفية ، فيبقى على خطئه، ويستمر على أوهامه، فالسياسي تحجب عنه حقائق الوطن والناس تحت مظلة (الناس مرتاحون ويدعون لكم وهم في أرغد عيش وأحسن حال)، فيتُعطل اهتمام الولاة بأحوال الناس وحاجاتهم، وتنحدر البلاد في التّخلّف والفقر؛ لأن هذه العصبة قد ضمنت مصالحها، واطمأنت لمستقبلها، فلا يعنيها حال أحد من البشر.
أن لنا ألان إن نخلع الأقنعة السود عن وجوه هذه البطانة التي تحفّ بالوالي والعالم والوجيه والرمز والمسؤول؛ ليرى الأمور كما هي، وتتضح له الأشياء على حقيقتها، ويتخذ القرار المناسب والقول المناسب والرأي المناسب في الوقت المناسب، وبإمكانك أن تسأل كل بطانة متنفذة نفعية عن الرمز الذي تحفّ به فسوف تسمع من التقديس والغلو والإطراء ما تنفر منه الأسماع، وتشمئز منه الطباع، ويورث الرأس الصداع. متطوعين دائما لإغراق صفحات الإعلام بقراطيس صفر وأفاع ملساء وحرابي متلونة كجوقة من البوقجيه واسطوات من المداحين وملمعي الوجوه الكالحة بدهان وإصباغ سيئة الصنع عديمة الجدوى وهم وبحق وعاظ السلاطين ومداحو المسؤولين وسليلو بني سلول ومنافقون وذيليون وقى الله البلاد والعباد من شرورهم . قاتلهم الله أنا يؤفكون.